

## حذف الاكتفاء وأثره على المعنى

### (دراسة وصفية تحليلية)

د.الحسين مصطفى أبو عجيلة

قسم اللغة العربية/ كلية التربية - جامعة مصراتة

[h.abujaila@edu.misuratau.edu.ly](mailto:h.abujaila@edu.misuratau.edu.ly)

### الملخص:

تناول البحث موضوع حذف الاكتفاء للتعرف على معناه وأهم أحكامه وقرائنه التي تعين المحذوف، وعلاقته بالدرس النحوي، وأهميته في فهم النصوص، فالإكتفاء نوع من أنواع الحذف الذي يستلزم الكدّ الذهني لمعرفة المحذوف؛ إذ بمعرفته يمكن الوصول إلى المعنى الصحيح وهذا مما يزيد من أهميته، ومع أنّ النحاة لم يفرّدوا للإكتفاء في دراسة خاصة به، فإنّهم كانوا يولونه اهتمامهم ويستعينون به في التقديرات النحوية، وشواهد ذلك مشورة في كتب النحو وفي كتب معاني القرآن الكريم وإعرابه. وقد اشترط النحاة وجود ما يدل على المحذوف؛ لكي لا يترتب على الحذف فساد في المعنى أو في الصياغة اللفظية. وقد بيّنت هذه الدراسة أنّ الصنعة النحوية هي التي تقرّر الحذف من عدمه، أما تعيين ذلك المحذوف فقد يتم بالقاعدة النحوية فقط، وقد تحتاج القاعدة النحوية في تعيين ذلك المحذوف إلى بعض القرائن؛ لذلك فإنّ حذف الإكتفاء أهمية كبيرة في تحليل النصوص، كما أنّ له فوائد عديدة، لعلّ من أهمها الاختصار والتخفيف. الكلمات الافتتاحية: حذف، إكتفاء، نص، دليل، تقدير، معنى.

## Deleting sufficiency and its effect on meaning

### (Descriptive analytical study)

AL-Hussein Mustafa Abu Ajila

Arabic Language Department

Faculty of Education /Misurata University

### Abstract

The research addressed the topic of deleting sufficiency to learn about its meaning, its most important provisions, and its relationship to the grammar lesson Its importance in understanding texts, Satisfaction is a type of deletion that requires mental effort to find out what was deleted by knowing it, the correct meaning can be reached, and this increases its importance. Although grammarians did not single out sufficiency in a special

study of it However, they used to pay attention to it and used it in grammatical assessments. Evidence of this is scattered in grammar books And in the books on the meanings of the Holy Qur'an and its parsing. Grammarians stipulated that there be evidence indicating what was deleted. So that deletion does not result in corruption in the meaning or verbal formulation. This study has shown that grammatical art has an important role in specifying the deleted word. Identifying the deletion of sufficiency is of great importance in analyzing texts Deleting sufficiency has many benefits, perhaps the most important of which are shortening, mitigating, and taking care of the aesthetic aspect.

**Keywords:** delete, sufficiency, text, guide, estimation, meaning.

## المقدمة:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

فإن اللغة العربية أوسع اللغات وأقدرها على تلبية حاجات المتكلمين بها، وهي لغة مكرّمة بنزول القرآن الكريم بها، قال جلّ جلاله: ﴿يَلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ (الآية 195 الشعراء) فهذا التنزيل الكريم سمت مكاتبتها على جميع اللغات، ووعدت بالحفظ قال جلّ جلاله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الآية 9 الحجر)، فيلزم عن حفظ القرآن الكريم حفظ اللغة العربية، ولعلّ من أهم ما يساعد على حفظ اللغة: المحافظة على فهم المعاني بشكل صحيح؛ فاللغة - كما هو معروف - وسيلة للتفاهم بين المتكلم والمخاطب، فإن اختلطت المعاني ووقع اللبس بين أهل اللغة؛ بحيث يقصد المتكلم شيئاً ويفهم المخاطب شيئاً آخر، فإن اللغة تفقد أهميتها بوصفها وسيلة تفاهم، وبذلك تموت اللغة، وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ وظيفة النحو الأسمى هي المحافظة على سلامة المعاني وصحتها، وإنّ نظرة واحدة بتأمل في مواضع الجواز ومواضع الوجوب في النحو مثلاً لكفيلة بتوضيح كلّ ذلك بشكل عمليّ سهل واضح، من ذلك مثلاً: مسألة التقديم والتأخير بين الفاعل والمفعول، إذا قال المتكلم: أكرم زيداً خالدٌ، أو قال: أكرم خالدٌ زيداً، فهذا من التقديم والتأخير الجائز في النحو؛ لأنّ المعنى واضح جليّ، أمّا إذا قال المتكلم: أكرم موسى عيسى، فهذا يجب أن يكون الفاعل هو (موسى) فلو كان المتكلم يقصد أنّ الفاعل هو (عيسى) لالتبس على السامع فهم المعنى الذي يقصده المتكلم؛ ولذلك أوجب النحو هنا تقديم الفاعل وتأخير المفعول. إذن؛ فالقواعد النحوية وظيفتها الأسمى هي سلامة المعاني وفهم النصوص فهماً صحيحاً كما يريد أصحابها، وخاصة ما يتعلّق بفهم نصوص القرآن الكريم والحديث الشريف؛ إذ هما المصدران الأساسيان لأحكام الشريعة الإسلامية، ولها

كانت هذه الشريعة هي آخر الشرائع السماوية، وناسخة للسابق منها، وكانت العربية هي لغة الشريعة الإسلامية - كما سبقت الإشارة - سخر الله للغة القرآن الكريم من أبناء العربية علماء أجلاء خدموها بما لا نظير له في تاريخ سائر اللغات، ولا يزالون في خدمتها إلى يومنا هذا، ومصنفاتهم تشهد بذلك عبر مختلف العصور. وأرجو أن يكون لهذا البحث الموسوم بـ(حذف الاكتفاء وأثره في المعنى)، فائدة في خدمة لغة القرآن الكريم، فهو موضوع مثير، وأثره في فهم النصوص لا يخفى على أهل اللغة، حتى إن ابن جني عدَّ الحذف -والاكتفاء من أنواعه- من شجاعة العربية وذلك عندما قال: "باب في شجاعة العربية: اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف" (ابن جني، بلا، ص 2 / 362)، وقال الرماني: "وإنما صار الحذف في مثل هذا أبلغ من الذكر؛ لأن النفس تذهب فيه كل مذهب" (الرماني، 1976م، ص 77. وينظر: الخطابي، 1976م، ص 52). والحذف أنواع من بينها ما يُعرف بالاكتفاء.

#### سبب الاختيار للموضوع:

لاحظت قلة الدراسات والبحوث في موضوع حذف الاكتفاء، فراودتني فكرة البحث في هذا الموضوع؛ لما ظهر لي من أهميته في ميدان تحليل النصوص عامة والنصوص القرآنية خاصة، قال جلالاً جلاله: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ (الآية 25 محمد) فعزمت على دراسته؛ للتعرف عليه بشكل أوسع وأعمق وللوقوف على دوره في فهم المعاني القرآنية من خلال الاطلاع على ما تيسر من أقوال العلماء التي تناولت حذف الاكتفاء وأشارت إلى دوره في تحليل النصوص وهذا سيتضح في الجانب التطبيقي عند دراسة النماذج القرآنية التي تم رصدها لهذا الغرض.

#### أهمية هذه الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

- 1- التعرف على معنى حذف الاكتفاء وبعض أحكامه.
  - 2- الاطلاع على أهمية حذف الاكتفاء في فهم النصوص.
  - 3- الغوص في أعماق نصوص الدراسة لاستخراج درر المعاني.
  - 4- اشتغال البحث على آراء وأقوال عدد من أهم معري القرآن الكريم.
  - 5- الوقوف على اهتمام النحاة - وخاصة معري القرآن - بحذف الاكتفاء في تحاليلهم.
- أهداف الدراسة: تكمن أهداف البحث في الآتي:

- 1- دراسة حذف الاكتفاء بغرض التعرف على معناه وعلى أهم أحكامه وعلى وظيفته ودوره، والقرائن التي تُعين على تحديد المحذوف.
  - 2- الوقوف على طريقة المعربين في النقاش العلمي ومعرفة مدى اهتمامهم بحذف الاكتفاء.
  - 3- الإسهام في إثراء المكتبة العربية بورقة بحثية هادفة.
- منهج البحث:** اقتضت طبيعة هذا البحث أن أسلُك فيه المنهج الوصفي التحليلي في التعامل مع النماذج المختارة في الجانب التطبيقي؛ لمناسبة هذا المنهج هنا.
- صعوبات البحث:** من أهم الصعوبات والعوائق التي واجهتني في هذه الدراسة:
- 1- أن هذا النوع من الحذف - كما سبقت الإشارة - يحتاج إلى جهد كبير وكّد ذهني للوصول إلى تقدير ذلك المحذوف.
  - 2- صعوبة الموازنة عند اختيار نماذج الدراسة في هذا البحث؛ وذلك نظرًا لكثرتها وأهميتها وضيق مساحة البحث.
  - 3- عدم إفراد النحاة لهذا الموضوع بابا خاصًا، بل مسائله منثورة في بطون كتب اللغة والنحو ومعاني القرآن وإعرابه، مما يتطلب جهدًا ووقتًا زائدتين.
- الدراسات السابقة:** هناك دراسات سابقة عديدة في موضوع الحذف بعامة، أما الدراسات النحوية التي أفردت حذف الاكتفاء بدراسة خاصة فيبدو أنها لا تزال قليلة، منها على سبيل المثال:
- 1- دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير، علي عبد الفتاح محيي الشمري، جامعة بغداد، 2006م.
  - 2- الاكتفاء عن الحرف في سورة الشعراء، أ. د. حسن غازي السعدي. م. م. ضحى صادق رسول المحنا. جامعة بابل/ كلية الدراسات القرآنية. 10 / 11 / 2023م.
- المنهجية في هذه الدراسة:**
- 1- جمعت بعض النصوص القرآنية المتعلقة بموضوع البحث، وقد تعمّدت جمعها من بعض كتب إعراب القرآن الكريم، وقيمت بتوثيقها من مصادرها؛ للإشارة إلى اهتمام معربي القرآن الكريم - (وهم ولا شك نحاة) - بحذف الاكتفاء.
  - 2- اجتهدت في التثبت من نسبة الآراء إلى أصحابها ما أمكنني ذلك.
  - 3- قمت بعزو الآيات القرآنية.

- 4- رتبت النماذج المختارة للدراسة (شواهد هذه الدراسة) بما يتناسب مع أقسام حذف الاكتفاء.
- 5- خصصتُ موضعًا لأقوال بعض العلماء في كل مسألة من مسائل البحث، ثم موضعًا آخر بعده للتعليق ذكرتُ فيه ما ظهر لي في المسألة، ولقد استعنت فيه بمصنفات العلماء في ميادين (اللغة، والنحو، ومعاني القرآن وإعرابه).
- 6- لم أترجم للأعلام نظرًا لشهرة أكثرهم، وكذلك رأيت أن مثل هذه التراجم تزيد في تقطيع النصوص والتحليل، ونظرًا لضيق ساحة البحث.
- 7- صنعت فهرسًا في نهاية البحث ذكرت فيه المصادر والمراجع مرتبة بحسب الترتيب الهجائي (الألفبائي) في نهاية البحث.
- وقد ضمّ البحث مقدمةً وجانبًا تمهيدياً وآخر تطبيقياً، ثم خاتمة، وبيان ذلك على النحو الآتي:
- أولاً: المقدمة: تناولتُ فيها سبب اختيار الموضوع وأهميته وأهدافه ومنهجه والصعوبات والدراسات السابقة وخطة البحث والخطوات التي اتبعتها في دراسة هذا الموضوع.
- ثانياً: الجانب التمهيدي: اشتمل على مبحثين:
- المبحث الأول: التعريف بالحذف وذكر بعض أحكامه.
- المبحث الثاني: التعريف بحذف الاكتفاء وذكر أهم أحكامه.
- ثالثاً: الجانب التطبيقي: فيه تم عرض النماذج المختارة من القرآن الكريم؛ لأن نشأة النحو بالمقام الأول كانت خدمة للقرآن الكريم، وقد عنونتُ المسائل، واستشهدت لكل موضع بشاهد من القرآن الكريم، ثم ذكرت بعض أقوال العلماء بخصوصه، ثم سطرّْتُ تعليقي بما ظهر لي، ولا أزعم أني أتيت بجديد، "فالنحو - كما قالوا عنه- علم نضج حتى احترق، وإنما كان عملي دائراً في نطاق الجمع، والتصنيف، والترتيب عند العرض" (أبو النصر، تيسير النحو والصرف، 1997م، صفحة المقدمة).
- رابعاً: الخاتمة: عرضت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.
- خامساً: المصادر والمراجع: جعلت لها ثبناً في نهاية البحث.

## أولاً: الجانب التمهيدي:

## المبحث الأول: الحذف تعريفه وبعض أحكامه:

الحذف في اللغة: عرّفه الخليل في كتابه العين بأنه: "قَطْفُ الشَّيْءِ مِنَ الطَّرْفِ كَمَا يُحْدَفُ طَرْفُ ذَنْبِ الشَّاةِ" (الفراهيدي، بلا، 3 / 201. ومثله: الأزهري، 2001م، 4 / 270) ومادة (حذف) لها معان عديدة في اللغة. والذي يعيننا منها هنا هو القطف والإسقاط (الزركشي، 1957م، 3 / 102).

والحذف في الاصطلاح: هو "إسقاط كلمة للاجتراء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام" (الرماني، 1976م، ص76، والرماني، بلا، ص70) أو هو "إِسْقَاطُ جُزْءِ الْكَلَامِ أَوْ كُلِّهِ لِذَلِيلٍ" (الزركشي، 1957م، 3 / 102). قال ابن جني: "الحذف: قد حذف العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته" (ابن جني، بلا، 2 / 362)، فوجود الدليل على ذلك المحذوف هو شرط صحة ذلك الحذف؛ وذلك للوصول إلى المعنى كما يريد صاحب النص، قال الشاطبي: "والقاعدة أن الحذف في كلام العرب لا يكون إلا حيث دلّ عليه دليلٌ من قرينة لفظية أو معنوية؛ لأنه لو لم يكن عليه دليل لاختلّ المقصود من الإفهام، فإنك لو قلت ابتداءً: زيدٌ، وأنت تريد: قائم أو خارج، ولم يكن ثمّ ما يدلّ عليه، لم يقع بما تكلمت به فائدة، وكذلك لو قلت: قائم أو خارج، وأنت تريد الإسناد إلى زيد، ولم يكن ثمّ قرينة تدلّ - لم يكن في الكلام فائدة" (الشاطبي، 2007م، 2 / 91)، كذلك ذكر في موضع آخر أنّ من شرط الحذف العلم بالمحذوف: "إما من قرينة حالٍ، وإما من جهة أمرٍ لفظيٍّ أو معنويٍّ، وعلى ذلك جرى الحكم عند العرب والنحويين، وإلا فلو لم يُعلم ما حذف لم يُدعَ أولاً حذفه، وكيف يُدعى حذف شيءٍ لم يدلّ دليل أنّ المتكلم أراد، ولو أراد المتكلم ولم يجعل على إرادته دليلاً، ولا أخبر بذلك، لم يصحّ لنا دعواه، إذ دعواه وهمّ مجرّد لا حكم له" (الشاطبي، 2007م، 4 / 153).؛ لذلك "فإذا قلت: ضربتُ زيداً، وأنت تريد ضربتُ غلامه، لا يخلو أن يكون ثمّ ما يدلّ على المحذوف أو لا، فإن كان ثمّ ما يدلّ عليه فلا إشكال في الجواز؛ إذ الدليل يمنع كون الضرب واقعاً بزيدٍ، فلم يستبدد العامل إذاً بالمضاف إليه الذي هو زيدٌ، ولا كان في حذف المصاف لبسٌ... وإن لم يكن ثمّ ما يدلّ على المحذوف لم يجز الحذف بإطلاق في مذهب أحدٍ من أهل العربية" (الشاطبي، 2007م، 4 / 156)، ونقل السيوطي عن بعض النحاة شروط جواز الحذف كان منها قوله: "ولا مؤدّيّاً إلى لبس، نحو: زيد ضربته في داره" (السيوطي، بلا، 1 / 371)، وقال البغدادي: "الحذف لا يكون إلا بعد التحقق والعلم" (البغدادي، بلا، 4 / 346).

## من أدلة المحذوف:

الأدلة متعددة متنوّعة منها ما هو نحوي خالص كدلالة الصناعة النحوية على تعيين المحذوف في مثل: كتبت، والتقدير: كتبت الدرس؛ فالفعل فعل متعدٍ، والفعل المتعدي له مفعول. ومنها ما يحتاج فيه النحو إلى بعض القرائن التي تعين على تحديد المحذوف وتعيينه - كما سبق في بيان الشاطبي - ومن تلك القرائن أن يتقدّم ما يدلّ على المحذوف، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَبْصُرْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ﴾ (الآية 179 الصافات) حيث تقدّم قوله تعالى: ﴿وَأَبْصُرْهُمْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ﴾ (الآية 175 الصافات). وأيضاً دلالة السياق على تعيين المحذوف، كقوله تعالى: ﴿إِذَا فُتِنْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (إِذَا فُتِنْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ) (الآية 6 المائدة)، والتقدير: إِذَا فُتِنْتُمْ (مُحْدَثِينَ). وكذلك أيضاً: دلالة العقل على تعيين المحذوف، كقوله تعالى: ﴿وَسَلِّ الْفَرْيَةَ﴾ (الآية 82 يوسف) فَإِنَّهُ يَسْتَجِيبُ عَقْلاً توجيه السؤال إلى ما لا يعقل، وعليه فالتقدير: (أهل) القرية، فحذف المضاف (أهل) وأقيم المضاف إليه (القرية) مقامه، ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ (الآية 22 الفجر) والتقدير: (أمر) ربك. ويظهر لنا مما سبق أنّ النحو يحتاج إلى مثل هذه التداوليات في تعيين المحذوف.

## من فوائد الحذف:

- 1- الإختصار والإيجاز، كحذف المبتدأ استغناءً عنه بقرينة شهادة الحال، مثل: الهلال، والتقدير: هذا الهلال.
- 2- الحرص على الأهم واغتنام الفرص، كالتخدير من خطر، نحو: السيارة، والتقدير: احذر.
- 3- التخفيف على المتكلم لكثرة الاستعمال ومنه حذف حرف أداة النداء كما في قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ (الآية 29 يوسف) ومن ذلك أيضاً ما ذكره سيبويه من أنّ العرب "قالوا: يا صاح، وهم يريدون يا صاحب؛ وذلك لكثرة استعمالهم" (سيبويه، 1988م، 2 / 256)، وهو ما يُعرف بالترخيم.
- 4- الناحية الجمالية كإعانة الفاصلة وتناسقها، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَسَّرَ﴾ (الآية 4 الفجر) ونحوه.

## من أهم أنواع الحذف:

- 1- الإقتطاع: وهو أن يُحذف من الكلمة بعض حروفها. ومسألة وروده في القرآن مسألة خلافية بين العلماء، فقد أُنكر بعضهم وُروِدَ هَذَا النَّوعِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وأثبته آخرون وجعلوا من ذلك فَوَاتِحَ السُّورِ؛ أي: إِنَّ كُلَّ حَرْفٍ مِنْهَا هُوَ مِنْ اسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ، ومنه أيضاً أنّ الباء في قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا

يُرْوُوسِكُمْ» (الآية 6 المائدة) أَوَّلُ حَرْفٍ فِي كَلِمَةٍ بَعْضٍ ثُمَّ حُذِفَتْ بَقِيَّةُ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ. (السيوطي، 1974م، 3 / 190).

2- الإكتفاء: وهو أن يكون هناك تلازم وارتباط بين شيئين، بحيث لو حُذِفَ أحدهما دلَّ عليه الآخر، فَيُحَذَفُ أحدهما اكتفاءً بالآخر المذكور لغرض عند المتكلم، وهذا النوع غالبًا ما يختصُّ بِالِارْتِبَاطِ الْعَطْفِيِّ كَقَوْلِهِ: «سَرَابِيلٌ تَقِيكُمْ الْحَرَّ» (الآية 81 النحل) أي: تقيكم الحرَّ وَالْبَرْدَ. (السيوطي، 1974م، 3 / 191).

3- الحذف المُقَابِلِيّ أو الإختباك: وهذا النوع قليل، عرّفه السيوطي بقوله: "هو أن يُحذفَ مِنَ الْأَوَّلِ مَا أُثْبِتَ نَظِيرُهُ فِي الثَّانِي وَمِنَ الثَّانِي مَا أُثْبِتَ نَظِيرُهُ فِي الْأَوَّلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ» (الآية 171 البقرة) الْأَيَّة، التَّفْدِيرُ: وَمَثَلُ الْأَنْبِيَاءِ وَالْكَفَّارِ كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ وَالَّذِي يَنْعِقُ بِهِ فَحَذَفَ مِنَ الْأَوَّلِ الْأَنْبِيَاءَ لِذِلَالَةِ «الَّذِي يَنْعِقُ» عَلَيْهِ وَمِنَ الثَّانِي الَّذِي يَنْعِقُ بِهِ لِذِلَالَةِ «الَّذِينَ كَفَرُوا» عَلَيْهِ" (1974م، 3 / 192).

4- الإختزال: وهو غير ما سبق ذكره من أنواع الحذف. (السيوطي، 1974م، 3 / 194).  
والذي يعنينا هنا من كل هذه الأنواع هو حذف الاكتفاء؛ وفيما يلي تعريفٌ به، وتوضيحُ علاقته بالدرس النحوي، وذكُرَ لبعض أحكامه، وتحليلٌ للنماذج المختارة مع الإشارة إلى ما يُعين على تحديد المحذوف.

المبحث الثاني: حذف الاكتفاء؛ تعريفه، وعلاقته بالدرس النحوي، وأهم أحكامه:

تعريف الاكتفاء لغة واصطلاحاً:

الاكتفاء في اللغة: ورد في لسان العرب: "كَفَى يَكْفِي كِفَايَةً إِذَا قَامَ بِالْأَمْرِ. وَيُقَالُ: اسْتَكْفَيْتَهُ أَمْرًا فَكَفَانِيهِ. وَيُقَالُ: كَفَاكَ هَذَا الْأَمْرُ أَي حَسَبَكَ" (ابن منظور، 1414هـ، 15 / 225)، وفي الحديث الشريف: "مَنْ قَرَأَ الْآيَاتِينَ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي لَيْلَةِ كَفْتَاهُ" (ابن حنبل، 2001م، رقم: 17096، 28 / 323).

والاكتفاء في الاصطلاح: عرّفه السيوطي بقوله: "هُوَ أَنْ يَمْتَنِّضِيَ الْمَقَامَ ذَكَرَ شَيْئَيْنِ بَيْنَهُمَا تَلَازُمٌ وَارْتِبَاطٌ فَيُحْتَمَى بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ لِنُكْتَةِ، وَيَخْتَصُّ غَالِبًا بِالِارْتِبَاطِ الْعَطْفِيِّ" (السيوطي، 1974م، 3 / 203، والزركشي، 1957م، 3 / 118. الكفوي، بلا، ص385، وعقيلة، 1427هـ، 6 / 130. والتهاوني، 1996م، 1 / 249).

أي: أنّ من أهم خصائص الاكتفاء - في أغلب الأحيان - الارتباط العطفّي، والغريب فيه أنه قد يُحذف المعطوف مع بقاء عاطفه أحياناً كما في قوله صلى الله عليه وسلم: "أما إنّ كل بناء فهو وبال على صاحبه يوم القيامة إلا ما كان في مسجد أو أو" (السيوطي، بلا، رقم 5200، 6 / 286)، قال الأمير: "ويريد به في الحديث العذاب في الآخرة (على صاحبه يوم القيامة إلا ما كان في مسجد أو أو) مكرر ثلاثاً، حذفت المعطوفات مع الإتيان بالعاطف للقرينة الدالة عليه، وقد قُدِّر هنا بأن المراد: (رباط) أو (مسكن) أو (بيت للأضياف)، وكأنه دلّ على خصوص هذا المقدر: السياق. وهذا - أعني: حذف المعطوف مع بقاء عاطفه - من غريب العربية لم يذكره الرضي ولا ابن هشام في المغني" (الأمير، 2011م، 3 / 195).

### علاقة حذف الاكتفاء بالدرس النحوي:

هل الحذف من اختصاص النحو أو هو من اختصاص البيان أو هو ظاهرة لغوية مشتركة؟  
للإجابة عن هذا السؤال أعرض أقوال بعض العلماء في هذا الشأن: قال ابن هشام: "الحذف الذي يلزم النَّحْوِيّ النَّظْر فِيهِ هُوَ مَا اقْتَضَتْهُ الصَّنَاعَةُ وَذَلِكَ بِأَنْ يَجِدَ خَبْرًا بِدُونِ مُبْتَدَأٍ أَوْ بِالْعَكْسِ أَوْ شَرْطًا بِدُونِ جَزَاءٍ أَوْ بِالْعَكْسِ أَوْ مَعْطُوفًا بِدُونِ مَعْطُوفٍ عَلَيْهِ أَوْ مَعْمُولًا بِدُونِ عَامِلٍ ... نَحْوُ خَيْرِ عَافَاكَ اللَّهُ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي نَحْوِ ﴿سَرَابِيلٌ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ (الآية 81 النحل) إِنَّ التَّقْدِيرَ وَالْبُرْدَ... ففصول في فن النَّحْوِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِلْمَفْسَرِ وَكَذَا قَوْلُهُمْ يَحْذِفُ الْفَاعِلَ لِعَظَمَتِهِ وَحَقَارَةِ الْمَفْعُولِ أَوْ بِالْعَكْسِ أَوْ لِلْجَهْلِ بِهِ أَوْ لِلخَوْفِ عَلَيْهِ أَوْ مِنْهُ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ تَطْفُلُ مِنْهُمْ عَلَى صِنَاعَةِ الْبَيَانِ" (ابن هشام، 1985، ص853)، فابن هشام - باختصار - قيّد الحذف النحوي بقضية العامل والمعمول، بينما نجد نصّاً للزمخشري في هذا الشأن من غير قيد ولا شرط وذلك عندما قال: "وفي الحذف والإضمار وفي أبواب الاختصار والتكرار وفي التطبيق بالمصدر واسم الفاعل وفي الفرق بين أن وإن وإذا ومتى وكلما وأشباهاها مما يطول ذكره فإن ذلك كله من النحو" (الزمخشري، 1993، ص19)، وقال ابن عطية: "وحذف المضاف هو عين المجاز ومعظمه - هذا مذهب سيبويه وغيره من أهل النظر - وليس كل حذف مجازاً" (ابن عطية، 1422هـ، 3 / 271)، وهنا يحسن بنا تعريف المجاز لتتضح الصورة في أذهاننا أكثر، عرّف الجرجاني المجاز بأنه: "كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها، ملاحظة بين الثاني والأول، فهي مجاز وإن شئت قلت: كل كلمة جُرِّتْ بها ما وقعت به في وضع الواضع إلى ما لم توضع له، من غير أن تستأنف فيها وضعاً، ملاحظة بين ما جُرِّتْ بها إليه، وبين أصلها الذي وُضعت له فيوضع واضعها، فهي مجاز" (الجرجاني، بلا، ص352)، وعرفه القزويني

بأنه: "هو إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له غير ما هو بتأول" (القرظيني، بلا، 1 / 86)، كذلك قال الميداني: "هو اللفظ المستعمل في غير ما وُضع له في اصطلاح التخاطب، على وجهٍ يصحُّ مع قرينة عدم إرادة ما وُضع له" (الميداني، 1996م، 2 / 128)، إذن فالذي يظهر - كما قال الزركشي - أن "الحذف ليس بمجاز؛ إذ هو استعمال اللفظ في غير موضعه والحذف ليس كذلك" (الزركشي، 1957م، 3 / 103)، ولما كان التعرف على حذف الاكتفاء له دور فعّال في فهم المعاني، وكانت مهمة النحو الأولى ووظيفته المعروفة هي حفظ اللسان من اللحن لتصحَّ المعاني وتسلم - وبذلك تؤدي اللغة وظيفتها بتحقيق التفاهم بين المتكلم والمخاطب - كان لا بدَّ وأن يدرس النحو موضوع الحذف؛ لأنَّ علاقة النحو بالمعنى علاقة وطيدة، بل لأجل المحافظة على وضوح المعنى وسلامته نشأ الدرس النحوي، والحذف - كما سنرى من خلال دراسة نوع من أنواعه في هذا البحث وهو الاكتفاء - له أثره الواضح على المعنى، ولذلك اشترط النحاة "وجود دليل، يدل على المحذوف؛ وألاً يترتب على الحذف فساد في المعنى أو في الصياغة اللفظية" (ابن هشام، بلا، هامش رقم 1 - 2 / 59) إذن فالحذف من صميم اهتمام الدرس النحوي إلا إذا كان المقصود بالحذف حذف القصر فذلك قد لا يكون للنحو علاقة به، ولعلَّ هذا ما قصده ابن عطية عندما قال: "وليس كل حذف مجازاً" (ابن عطية، 1422هـ، 3 / 271)، وهنا يجب التفريق بين الحذف اختصاراً والحذف اقتصاراً، قال السيوطي: "الحذف لدليل يُسمى اختصاراً، ولغير دليل يُسمى اقتصاراً" (السيوطي، بلا، 1 / 549). كذلك فإنَّ المحذوف يحتاج إلى التقدير، والتقدير جزء من الصناعة النحوية، بل إنَّ النحو هو الطبيب الذي يشخص الحالة، أي: هو الذي يُقرِّر إذا كان في الكلام محذوف أو ليس في الكلام محذوف. ومن أنواع الحذف: ما يُعرف بالاكتفاء وهو ما أقيمت عليه دراستي هذه، ودراسته تستلزم الكد الذهني للوصول إلى تقدير ذلك المحذوف وتعيينه، وتزداد أهميته والحاجة إليه في فهم النص القرآني، و"الحذف في اللغة العربية دقيق المسلك، لطيف المآخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد في الإفادة. ولا يكون الحذف اعتباراً، بل الأصل في المحذوفات جميعها أن يكون في الكلام ما يدل عليها، من قرائن دلالية كأن تكون تلك القرائن سياقية لفظية أو عقلية ... فإن لم يكن هناك دليل على المحذوف، فإنه يعدّ لغواً من الكلام ولا يجوز بأي وجه من الوجوه" (حمش، المجلد ١٠، العدد ٢، ص 273)، ومع أنَّ النحاة لم يفرّدوا الاكتفاء في دراسة خاصة به إلا أنهم كانوا يولونه اهتمامهم ويستخدمونه في التقدير النحوي للوصول إلى المعنى، وذلك منثور في كتب النحو، من ذلك مثلاً قول ابن الصائغ: "وقد يُحذف الشرط والجزاء ويكتفى ب (إن)؛ كقوله:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ \*\*كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا قَالَتْ: وَإِنْ

(ابن الصائغ، 2004م، 2 / 888. وينظر: ابن عصفور، 1980م، ص185. والشاطبي، 2007م، 6 / 164) هذا البيت من مشطور الرجز، قال العيني: "أقول: فائله هو رؤية بن العجاج؛ كذا ذكره، ولم أجده في ديوانه" (العيني، 2010م، 1 / 169) والشاهد فيه: (قالت: وإن) حيث حذف الشرط والجزاء جميعًا بعد (إن)؛ والتقدير: قالت: وإن كان فقيرًا معدمًا رضيته، كذلك يقول ابن الصائغ: "إذا اجتمع الشرط والقسم اكتفي بجواب أحدهما عن جواب الآخر، فإن لم يتقدمهما ما يحتاج إلى خبر، اكتفي بجواب السابق منهما؛ فيقال في تقدم الشرط: (إن تغم والله أقم)، وفي تقدم القسم: (والله إن تغم لأقوم)" (ابن الصائغ، 2004م، 2 / 888. وينظر: ابن عصفور، 1980م، ص185. والشاطبي، 2007م، 6 / 164).

من فوائد حذف الاكتفاء:

- 1- الاختصار حيث يُحذف بعض الكلام ويُستغنى عنه بدلالة الموجود على ما حُذف. (ابن رشيق، 1981م، 1 / 251، والنواجي، 1403هـ، ص26)، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرْدَتْ أَنْ أَعْيِبَهَا وَكَانَ وَّرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ (الآية 79 الكهف)، والشاهد قوله: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ ففي الكلام محذوف على سبيل الاكتفاء، والتقدير: (سفينة صالحة) وقد تمّ تعيين الكلمة المحذوفة (صالحة) بدلالة اللفظ في قوله: ﴿أَنْ أَعْيِبَهَا﴾.
- 2- قد يُفهم من بعض استعمالاته الإشارة إلى تطوّر الدلالة، من ذلك مثلاً استعمال الظرف أو الجار والمجرور دون متعلّقهما أو استعمال جزء من جملة، وهذا يرجع إلى العرف في اصطلاح المتخاطبين؛ لكثرة الاستعمال، بحيث يصبح الاكتفاء بذلك المذكور يُعني عن ذلك المحذوف (السامرائي، 2000م، 4 / 46) فلو قال أحد: عليك الكتاب، فإن المعنى الذي يحضر في الذهن هو: وجب عليك قراءة الكتاب، قال الرضي: "وأما الظرف والجارّ والمجرور فالأّن نحو: أمامك، ودونك زيدا بنصب زيدا، كان في الأصل: أمامك زيد، ودونك زيد فحذفه فقد أمكنك، فاختصر هذا الكلام الطويل؛ لغرض حصول الفراغ منه بسرعة، ليبادر المأمور إلى الامتثال قبل أن يتباعد عنه زيد، وكذا كان أصل (عليك زيدا): وجب عليك أخذ زيد، وإليك عني، أي: ضمّ رحلك وثقلك إليك واذهب عني، ووراءك، أي: تأخر ورائك، فجرى في كلها الاختصار" (الرضي، 1996م، 3 / 89).

### من أهم شروط الاكتفاء:

لا بدّ من وجود الدليل على ذلك المحذوف المكتفى عنه بالمذكور، فحذف الاكتفاء تقرّره الصناعة النحوية، وتعيين المحذوف قد يظهر من دلالة الصناعة النحوية فقط، وقد تحتاج الصناعة النحوية إلى قرائن تُعيّن على تعيين ذلك المحذوف، كقرينة السياق لفظية كانت كتقدّم ذكر المحذوف لفظاً، أو كانت قرينة عقلية، وغير ذلك، وقد تقدّم القول في هذا مع التمثيل، ومنه قول الشاطبي: "إما من قرينة حال، وإما من جهة أمرٍ لفظيٍّ أو معنوي، وعلى ذلك جرى الحكم عند العرب والنحويين، وإلا فلو لم يُعلم ما حذف لم يُدعَ أولاً حذفه، وكيف يُدعى حذف شيءٍ لم يدلّ دليل أنّ المتكلم أراد، ولو أراد المتكلم ولم يُجعل على إرادته دليلاً، ولا أخبر بذلك، لم يصحّ لنا دعواه، إذ دعواه وهمّ مجرّد لا حكم له" (الشاطبي، 2007م، 4 / 153) وسأكتفي هنا بمثال واحد: المتكلم يحدّث المخاطب عن (زيد)، فيقول أحدهما: نعم الرجل، دون ذكر زيد، فهنا قد تمّ الاكتفاء بالفعل والفاعل عن المخصوص والمقصود بالمدح، وهذا جائز؛ لأنّ المقصود بهذا المدح معروف؛ حيث سبق ذكره، وكذلك لو أُشير إليه ولو لم يسبق ذكره لفظاً، ففي مثل هذه المسألة "لا يجوز الاكتفاء بالفعل وفاعله، من دون ذكر مخصوص أو إشارة إليه فليس لك أن تقول: (نعم الرجل)" (السامرائي، 2000م، 4 / 297) إذ لم يتقدم ذكر ذلك الرجل ولا إشارة له..

### موانع الاكتفاء:

إذا وقع الضرر بالمعنى فلا يجوز الاكتفاء، من ذلك مثلاً: ما يجب فيه ترك العطف "وهو: ما تعدد في اللفظ دون المعنى، وضابطه: أن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ، كقولهم (الرمان حلو حامض)، بمعنى مز، وزيد أعسر أيسر بمعنى أضببط؛ فالخير إنما يكون بمجموع الكلمتين، ولا يصح الاكتفاء بواحدة دون الأخرى" (السامرائي، 2000م، 1 / 203).

### أقسام الاكتفاء:

ينقسم حذف الاكتفاء إلى عدة أقسام؛ لأنّ المحذوف قد يكون كلمة (الاسم، الفعل، الحرف) -وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ الفعل بعد التركيب يصبح جملة- وقد يكون المحذوف جملة أو أكثر من جملة، وبناء على ما سبق فإنّ حذف الاكتفاء ثلاثة أقسام: 1- حذف الاسم، 2- حذف الحرف، 3- حذف الجملة أو أكثر من جملة.

## ثانياً الجانب التطبيقي:

حذف الاكتفاء إما أن يكون قائماً على كلمة (الاسم أو الحرف) - كما سبقت الإشارة- وإما أن يكون الاكتفاء قائماً على جملة أو أكثر، وقد أوردت نماذج من النصوص القرآنية، فبيّنت شواهدها، وذكرت أقوال بعض العلماء في تقدير المحذوف على سبيل الاكتفاء، مع توضيح الدليل الذي ساعد على تعيين ذلك المحذوف، مشيراً - في الوقت ذاته- إلى أنه ليس في طوقي سرُّ كل صور حذف الاكتفاء في القرآن الكريم، فليست غايي في هذا البحث العملية الإحصائية، وإنما غايي البحث في الجانب العملي التحليلي عن دور الاكتفاء في فهم النص القرآني من خلال عرض بعض النماذج القرآنية - كما سبقت الإشارة- مسترشداً ببعض المصنفات الجليلة والكتب القيّمة التي اهتمت بمعاني القرآن وإعرابه وبعض كتب النحو واللغة، فانبهرت بما فيها من قدر وافر من التحليلات والقواعد التي أغناني قطاف ثمارها وأفدت منها أيّما فائدة، والله أسأل أن يرحم أصحابها ويجازيهم عنّا أحسن الجزاء وأن ينفعنا بما إنه ولي التوفيق.

القسم الأول: حذف الاسم اكتفاء عنه بما يدلّ عليه من بعض القرائن، ومن ذلك على سبيل المثال ما يلي:

## 1- الاكتفاء بذكر أحد الضدين:

قال تعالى: ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (الآية 26 آل عمران).

الشاهد: ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾.

## من أقوال بعض العلماء:

\*\* "فإن قلت: كيف قال بِيَدِكَ الْخَيْرُ فذكر الخير دون الشر؟ قلت: لأنّ الكلام إنما وقع في الخير الذي يسوقه إلى المؤمنين وهو الذي أنكرته الكفرة، فقال بيدك الخير تؤتيه أولياءك على رغم من أعدائك، ولأن كل أفعال الله تعالى من نافع وضارّ صادر عن الحكمة والمصلحة، فهو خير كله كإتياء الملك ونزعه" (الزمخشري، 1407هـ، 1 / 350).

\*\* ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾ يُفِيدُ أَنَّ بِيَدِهِ الْخَيْرُ لَا بِيَدِ غَيْرِهِ، وَهَذَا يُنَافِي أَنْ يَكُونَ بِيَدِ غَيْرِهِ وَلَكِنْ لَا يُنَافِي أَنْ يَكُونَ بِيَدِهِ الْخَيْرُ وَيَبْدِيهِ مَا سِوَى الْخَيْرِ إِلَّا أَنَّهُ حَصَّ الْخَيْرَ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُ الْأَمْرُ الْمُنتَفِعُ بِهِ فَوَقَعَ التَّنْصِيفُ عَلَيْهِ هَذَا الْمَعْنَى" (الرازي، 1420هـ، 8 / 190) وكذلك "لأنّهُ موضِعُ دُعَاءٍ وَرَغْبَةٍ فِي فَضْلِهِ" (القرطبي، 1964م، 4 / 55)، وأيضاً فإنّ "في الإقْبَصَارِ عَلَى ذِكْرِ الْخَيْرِ تَعْلِيمٌ لَنَا كَيْفَ نَمْدُحُ بِأَنْ نَذَكَرَ أَفْضَلَ الْخِصَالِ" (أبو حيان، 1420هـ، 3 / 87).

\*\* "وقوله تعالى: ﴿يَدِّكَ الْحَيْرُ﴾ أي: الخير والشر، فاكتمى بالخير؛ لأن الرغبة إليه فعل الخير بالعبد دون الشر" (الواحي، 1430هـ، 5 / 159).

\*\* "الضَّدَانِ إِذَا كَانَ بِحَيْثُ لَا يَحْضُلُ بَيْنَهُمَا وَاسْطَةً، فَمَتَى بَانَتْ حَاصِيَةُ أَحَدِ الْقَسْمَيْنِ بَانَتْ حَاصِيَةُ الْقِسْمِ الْآخَرَ" (الرازي، 1420هـ، 8 / 13)، "فَذِكْرُ أَحَدِ الضَّدَيْنِ يَدُلُّ عَلَى الثَّانِي" (الرازي، 1420هـ، 85 / 13).

\*\* "حَذَفَ الْمَعْطُوفِ جَائِزٌ لِقَوْلِهِمْ الْمَعْنَى، إِذْ أَحَدُ الضَّدَيْنِ يُفْهَمُ مِنْهُ الْآخَرُ" (أبو حيان، 1420هـ، 3 / 87)، وهذا الاستعمال موجود في كلام العرب مُسْتَعْمَلٌ عندهم (الطبري، 2001م، 14 / 324. والقرطبي، 1964م، 9 / 281).

#### التعليق:

يظهر لنا مما سبق أنَّ في الآية الكريمة كلمة محذوفة على سبيل الاكتفاء وهي كلمة (الشر)، وقد ساعد على تعيين المحذوف دلالة الاكتفاء بذكر أحد الضدين؛ لأنَّه إذا ذُكِرَ أَحَدُ الضَّدَيْنِ يحضر في الذهن الضد الآخر، كالأبيض والأسود، والليل والنهار .. وهكذا، والمذكور في الآية ﴿الْحَيْرُ﴾ وعليه يكون تقدير المحذوف: (الشر)؛ لأنَّ الخير والشر من الأضداد فتَمَّ الاكتفاء بأحدهما وهو (الخير) عن الآخر وهو (الشر)، ومثل هذا كثير في القرآن الكريم ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سُرُبِيلَ تَقْيِيكُمُ الْحَرِّ﴾ (الآية 81 النحل) ففي قوله: ﴿تَقْيِيكُمُ الْحَرِّ﴾ محذوف على سبيل الاكتفاء بذكر أحد الضدين، والتقدير: تقيكم الحرَّ والبرد، فأكتفى بذكر الحرِّ دون البرد؛ لأنه معروف بالقرينة؛ فالذي بقي من الحرِّ يقي أيضًا من البرد وهذا يعرفه المخاطبون (الطبري، 2001م، 14 / 324. والرازي، 1420هـ، 12 / 491. والقرطبي، 1964م، 7 / 15 - 9 / 281، والميداني، 1996م، 2 / 49. وصاني، 1418هـ، 3 / 146).

#### 2- الاكتفاء باللازم عن الملزوم:

قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ (الآية 172 الأعراف).  
الشاهد: قوله تعالى: ﴿مِنْ بَنِي آدَمَ﴾.

#### من أقوال بعض العلماء:

\*\* " لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ، أَخَذَ مِيثَاقَهُ أَنَّهُ رَبُّهُ، وَكَتَبَ أَجَلَهُ وَمَصَائِبَهُ، وَاسْتَحْرَجَ ذُرِّيَّتَهُ كَالدَّرِّ، وَأَخَذَ مِيثَاقَهُمْ" (الطبري، 2001م، 10 / 550).

\*\* "يريد: نفص آدم فأراه ذريته مما خلق إلى يوم القيامة، وقال ابن عباس أيضاً: إن الله خلق آدم ثم أخرج ذريته من صلبه مثل الذر" (الواحدي، 1430هـ، 9 / 445).

\*\* "﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ﴾ وكذا (من آدم) فالأخذ منه لازم للأخذ منهم؛ لأن الأخذ منهم بعد الأخذ منه، ففي الآية الاكتفاء باللازم عن الملزوم" (القنوجي، 1992م، 5 / 69).

### التعليق:

يتبين لنا مما سبق أن في الآية الكريمة حذف كلمة (آدم) على سبيل الاكتفاء، وقد ساعد على تعيين المحذوف دلالة الملزوم المذكور وهو ﴿بَنِي آدَمَ﴾ على اللازم المحذوف وهو (آدم)؛ لأن اللازم يتمتع انفكاكه عن الملزوم (الجرجاني، 1983م، ص190. والكواري، 2002م، ص105) وبذلك فإن المعنى: أخذ ربك من آدم وبني آدم.

### 3- الاكتفاء عن الإضافة بنيتها:

قال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونِي إِلَيْهِ وَإِلَّا تَصْرَفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُن مِّنَ الْجَاهِلِينَ﴾ (الآية 33 يوسف).

الشاهد: "قراءة بعض القراء: ﴿رَبُّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾" (الأشموني، بلا، 2 / 157).

### من أقوال بعض العلماء:

\*\* "إذا أضيف المنادى الصحيح إلى ياء المتكلم كثر حذف الياء ودلالة الكسرة، كيا عبد، ثم ثبوتها ساكنة، يا عبدي، ثم قلبها ألفا والكسرة قلبها فتحة، كيا عبداً، ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة دالة كيا عبد، وكثر إثبات الياء وفتحها أصلاً، كيا عبدي، وضعف الاكتفاء بنية الإضافة والضم كمفرد كيا عبد، كقراءة: ﴿رَبُّ السِّجْنُ أَحَبُّ﴾، وحكى يونس: يا أم" (ابن الورد، 2008م، 2 / 549).

\*\* "وذكروا أيضاً وجهاً سادساً وهو الاكتفاء عن الإضافة بنيتها وجعل الاسم مضمومًا كالمندى المفرد، ومنه قراءة بعض القراء: ﴿رَبُّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾" (الأشموني، بلا، 2 / 156، 157).

\*\* "ومنهم من يحذف الياء ويكتفي من الإضافة بنيتها، ويضم الاسم المضاف للياء، كما تضم المفردات في غير الإضافة، وإنما يفعل ذلك الضم فيما يكثر فيه أن لا ينادى إلا مضافاً كالأب والأب والرب، حملاً للقليل على الكثير، كقول بعضهم: يا أم لا تفعلي بضم الميم -حكاه يونس-، وقراءة آخر: ﴿رَبُّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ بضم ﴿رَبُّ﴾؛ لأن الأم والرب الأكثر فيهما أن لا يناديا إلا مضافين للياء، الأصل: يا أمي ويا ربي فحذفت الياء تخفيفاً وثبنا على الضم تشبيهاً بالنكرة المقصودة ... والأظهر أن تعريفه بالإضافة المنوية؛ لأنهم

جعلوه لغة في المضاف إلى الباء، ولو كان تعريفه بالقصد لم يكن لغة فيه" (الأزهري، 1918م، 2 / 177، 178).

\*\* "يحذف الباء والكسرة ثم يعامله معاملة الاسم المفرد فيضم آخره ضمة مشاكلة للمفرد المبني فهو منصوب تقديرًا بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة المشاكلة، وتعرفه بالإضافة المنوية" (الصَّبَّان، 1997م، 3 / 231).

#### التعليق:

يتبين لنا مما سبق أنّ في الآية الكريمة حذف كلمة المضاف إليه (الضمير: ياء المتكلم) على سبيل الاكتفاء، والتقدير: (رَبِّي)، والذي ساعد على تعيين المحذوف هو دلالة الاكتفاء عن الإضافة بنيتها، فقد حُذِفَ المضاف إليه لفظًا ولما كان الأكثر في كلمة (رب) أن لا تُنادى إلا مضافةً للياء، والأصل قبل الحذف: يا ربي، فحُذِفَ الباء تحفيظًا وبُني المنادى (رب) على الضمّ تشبيهاً بالنكرة المقصودة.

#### 4- حذف المصدر لدلالة الفعل عليه:

قال تعالى: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ (الآية 43 الرعد)، ﴿قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا﴾ (الآية 96 الإسراء)، ﴿قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا يَعْلَمُ مَا فِي السَّمُوتِ وَالْأَرْضِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْبَطْلِ وَكَفَرُوا بِاللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ (الآية 52 العنكبوت).

#### الشاهد: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ﴾.

#### من أقوال بعض العلماء:

\*\* "تقديره: كفى اكتفاؤك بالله، أي اكتفاؤك بالله يكفيك، وهذا يضعف عندي؛ لأن الباء على هذا متعلقة بمصدر محذوف، هو الاكتفاء، ومحال حذف الموصول وتبقيته صلته، وإنما حسنه عندي قليلا أنك قد ذكرت كفى، فدل على الاكتفاء، لأنه من لفظه، كما تقول: من كذب كان شرا له، أي كان الكذب شرا له، فأضمرته، لدلالة الفعل عليه" (ابن جني، 2000م، 1 / 152. وابن منظور، 1414هـ، ص 26، 27).

\*\* "وَبِي ﴿كَفَى﴾ خِلَافٌ: أَهِيَ اسْمُ فِعْلٍ، أَمْ فِعْلٌ؟ وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا فِعْلٌ، وَقَاعِلُهُ اسْمُ اللَّهِ، وَالْبَاءُ زَائِدَةٌ. وَقِيلَ: الْفَاعِلُ مُضْمَرٌ وَهُوَ ضَمِيرُ الْإِكْتِفَاءِ، أَي: كَفَى هُوَ، أَي الْإِكْتِفَاءُ بِاللَّهِ، وَالْبَاءُ لَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ، فَيَكُونُ بِاللَّهِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَيَتَعَلَّقُ إِذْ ذَاكَ بِالْفَاعِلِ. وَهَذَا الْوَجْهُ لَا يُسَوِّغُ إِلَّا عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ، حَيْثُ

يُجِزُونَ إِعْمَالَ ضَمِيرِ الْمَصْدَرِ كإِعْمَالِ ظَاهِرِهِ. وَإِنْ عَنَى بِالِضْمَارِ الْحَذْفَ فَفِيهِ إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ وَهُوَ موصول، وإبقاء معموله وَهُوَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ لَا يَجُوزُ" (أبو حيان، 1420هـ، 3 / 523. والبغدادي، عدة سنوات 1393 - 1414 هـ، 2 / 345 - 353)، ونقل -في موضع آخر- عن ابن السراج أَنَّ "مَعْنَاهُ: كَفَى الْاِكْتِفَاءُ بِاللَّهِ، وَهَذَا أَيْضًا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْبَاءَ لَيْسَتْ زَائِدَةً إِذْ تَتَعَلَّقُ بِالِاِكْتِفَاءِ، فَالِاِكْتِفَاءُ هُوَ الْفَاعِلُ لِكَفَى" (أبو حيان، 1420هـ، 3 / 658. والمرادي، 1992م، 49، 50).

#### التعليق:

في الآية الكريمة كلمة محذوفة على سبيل الاكتفاء، وهي المصدر (اكتفاء)، وقد ساعد على تعيين المحذوف الاكتفاء بدلالة الفعل عليه؛ لأنه من لفظه، قال ابن جني: "وإنما حسنه عندي قليلا أنك قد ذكرت (كفى)، فدل على (الاكتفاء)؛ لأنه من لفظه ... فأضمرته، لدلالة الفعل عليه" (ابن جني، 2000م، 1 / 152)، والتقدير: كفى اكتفاؤك.

5- الاكتفاء بالحركة عن الضمير (الاكتفاء بالكسرة عن ياء المتكلم وياء المخاطبة، وبالضمة عن واو الجماعة):

قال تعالى: ﴿قَالَ ابْنُ أُمِّ إِنْ الْقَوْمَ اسْتَضَعُّونِي﴾ (الآية 150 الأعراف)، ﴿قُلْ يُعْبَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾ (الآية 10 الزمر)، ﴿سَدَّغَ الرَّبَّانِيَّةَ﴾ (الآية 18 العلق)، ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ﴾ (الآية 11 الإسراء).  
الشاهد: ﴿يَا عِبَادِ﴾ و﴿ابْنُ أُمِّ﴾ بقراءة كسر الميم، و﴿سَدَّغَ﴾ و﴿وَيَدْعُ﴾.

#### من أقوال بعض العلماء:

\*\* "وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ابْنُ أُمِّ﴾ فَاعْلَمْ أَنَّهُ قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَحَمْرَةُ وَالْكَسَائِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ ﴿ابْنُ أُمِّ﴾ بِكسْرِ الميم ... عَلَى تَقْدِيرِ: (أُمِّي) فَحَذَفَ يَاءَ الْإِضَافَةِ؛ لِأَنَّ مَبْنَى الْبَدَاءِ عَلَى الْحَذْفِ وَبَقِيَ الْكَسْرُ عَلَى الْمِيمِ لِيَدُلَّ عَلَى الْإِضَافَةِ، كَقَوْلِهِ: ﴿يَا عِبَادِ﴾" (الرازي، 1420هـ، 15 / 372).

\*\* "وقوله: ﴿وَاحْشُونِي﴾ (الآية 150 البقرة) أثبتت فيها الياء ولم تثبت في غيرها، وكل ذلك صواب، وإنما استجازوا حذف الياء؛ لأن كسرة النون تدل عليها، وليست تهيب العرب حذف الياء من آخر الكلام إذا كان ما قبلها مكسورا، من ذلك ﴿رَبِّي أَكْرَمَنِي﴾ (الآية 15 الفجر) و﴿أَهْنِنِي﴾ (الآية 16 الفجر) في سورة الفجر، وقوله: ﴿أَتَمِّدُونِي بِمَالٍ﴾ (الآية 36 النمل) ومن غير النون ﴿أَلْمُنَادِ﴾ (الآية 41 ق) و﴿الدَّاعِ﴾ (الآية 186 البقرة) وهو كثير، يكتفي من الياء بكسرة ما قبلها، ومن الواو بضمة ما قبلها مثل قوله: ﴿سَدَّغَ الرَّبَّانِيَّةَ﴾ (الآية 18 العلق) و﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ﴾ (الآية 11 الإسراء) وما أشبهه، وقد تسقط العرب الواو وهي

واو جماع، اكتفاء بالضمة قبلها فقالوا في ضربوا: قد ضرب، وفي قَالُوا: قد قال ذلك، وهي في هوازن وعليا قيس" (الفراء، بلا، 1 / 90، 91. وينظر: البغدادي، 1997م، 5 / 230-233. وحسن، بلا، 1 / 721).

\*\* "يحذفون الياء وهي دليل على الأنتى اكتفاء بالكسرة" (البغدادي، 1997م، 5 / 231)، وأيضاً: "اكتفى في جميع هذا بالكسرة من الياء وهو كثير جداً فلما كان الإكتفاء بالكسرة جائزة مستحسناً في هذه الأسماء الأحاد والآحاد أخف من الجموع، كان باب (جوار) جديراً بأن يلزم الحذف لثقله ألا ترى أنه جمع وهو مع ذلك الجمع الأكبر الذي تنتهي إليه الجموع فلما اجتمع فيه ذلك وكانوا قد حذفوا الياء مما هو أخف منه ألزموه الحذف البتة حتى لم يجز غيره وقد حذفت الياء من الفعل أيضاً في موضع الرفع حذفاً كالمطرده كقولهِ تعالى: ﴿مَا كُنَّا نَبْعُ﴾ (الآية 64 الكهف) ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرُّ﴾ (الآية 4 الفجر) وهو كثير فهذا يدل على اطراد حذف الياء" (البغدادي، 1997م، 1 / 243) ف"إذا أضفت المنادى إلى نفسك جاز فيه حذف الياء وإثباتها وفتحها، والأجود الإكتفاء بالكسرة" (الكفوي، بلا، ص 1032).

\*\* وذكر الصبان أن بعضهم "قيد ذلك بأن يشتهر الاسم بالإضافة إلى الياء أولاً، فلا يقال في (يا عدوي): (يا عدو)؛ لأنه لا دلالة على الياء" (الصبيان، 1997م، 3 / 230) وهذا الحذف يشترط فيه الدليل والوضوح.

#### التعليق:

في الآية الكريمة كلمة محذوفة على سبيل الاكتفاء وهي (ياء المتكلم) اكتفاء بالكسرة كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ يُعْبَادُ﴾ (الآية 10 الزمر)، وفي موضع آخر حذف واو الجماعة اكتفاء بالضمة كما في قوله تعالى: ﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾ (الآية 18 العلق)، وقد ورد هذا الاستعمال كثيراً في القرآن الكريم، وهو استعمال كثير في لغة العرب وشرطه: وجود الدليل على المحذوف، فحذفت الياء (ضمير المتكلم أو ضمير المخاطبة) لدلالة الكسرة عليهما، وحذفت واو الجماعة لدلالة الضمة عليها.

القسم الثاني: حذف الحرف اكتفاء عنه بما يدل عليه، ومن ذلك على سبيل المثال ما يلي:

#### 1- الإكتفاء ببعض الأذوات عن (أن):

قال تعالى: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (الآية 131 البقرة).

الشاهد: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ﴾ .

## من أقوال بعض العلماء:

\*\* «وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ» بِأَنْ يَقُولُوا: أَسْلَمْنَا لِرَبِّ الْعَالَمِينَ، وَوَصَّى يَعْقُوبُ بَنِيهِ أَنْ: «يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ»... فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا وَصَّيْتَ مِنْ أَنْ مَعْنَاهُ: وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ أَنْ يَا بَنِيَّ، فَمَا بَالُ (أَنْ) مَحذُوفَةٌ مِنَ الْكَلَامِ؟" (الطبري، 2001م، 2 / 582) وقد أجاب الطبري عن هذا السؤال بوجهين أحدهما قوله: "وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ: إِذَا حُذِفَتْ (أَنْ) مِنْ قَوْلِهِ: «وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ» بِاِكْتِفَاءِ النَّدَاءِ، يَعْنِي بِالنِّدَاءِ قَوْلُهُ: «يَا بَنِيَّ»، وَرَعِمَ أَنْ عِلَّتُهُ فِي ذَلِكَ أَنَّ مِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ الْاِكْتِفَاءُ بِالْأَدْوَاتِ عَنْ (أَنْ) كَقَوْلِهِمْ: نَادَيْتُ هَلْ قُئِمْتَ؟ وَنَادَيْتُ أَيْنَ زَيْدٌ؟ قَالَ: وَرَبَّمَا أَدْخَلُوهَا مَعَ الْأَدْوَاتِ فَقَالُوا: نَادَيْتُ أَنْ هَلْ قُئِمْتَ؟" (الطبري، 2001م، 2 / 582).

\*\* "وسأل بما ارتفع «يعقوب»؟ والجواب أن فيه قولين:

أحدهما: أنه معطوف على إبراهيم، والتقدير: ووصى بها يعقوب، وهذا معنى قول ابن عباس وقتادة. والثاني: أنه على الاستئناف، أي: ووصى يعقوب (أن يا بني). والفرق بين التقديرين: أن الأول لا إضمار فيه؛ لأنه معطوف، والثاني فيه إضمار "الأصبهاني، 1995م، ص52).

## التعليق:

في الآية الكريمة كلمة محذوفة على سبيل الاكتفاء، وهي الحرف (أن)، والتقدير: (أن يا بني)، فحذفت (أن)، وقد دلل على هذا المحذوف دلالة الاكتفاء بأداة النداء وهو أسلوب عربي معروف، قال الطبري: "مِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ الْاِكْتِفَاءُ بِالْأَدْوَاتِ عَنْ (أَنْ)" (الطبري، 2001م، 2 / 582).

وتجدر الإشارة إلى أنه قد صرح بذكر (أن) في بعض القراءات، قال الزمخشري: "وَفِي قِرَاءَةِ أَبِي وَابْنِ مَسْعُودٍ: «أَنْ يَا بَنِيَّ»" (الزمخشري، 1407هـ، 1 / 191، والرازي، 1420هـ، 4 / 64).

## 2- حذف الحرف اكتفاء بتقدم ذكره:

### 2 / 1- حذف حرف التوكيد اكتفاء بذكره أولاً:

قال تعالى: «وَوَدَّيْنُهُ أَنْ يَأْتِيَهُمْ \* قَدْ صَدَّقْتَ الرُّءْيَا إِنَّا كَذَلِكْ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ \* إِنَّ هَذَا هُوَ أَلْبَلَابُ الْمُؤْمِنِينَ \* وَوَدَّيْنُهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ \* وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ \* سَلَّمَ عَلَى- إِبْرَاهِيمَ \* كَذَلِكْ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ» (الآيات 104-110 الصافات) الشاهد: «كَذَلِكْ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ» بِغَيْرِ (إِنَّا).

### من أقوال بعض العلماء:

\*\* "فإن قلت: لم قيل هاهنا كذلك نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ وفي غيرها من القصص: إنا كذلك؟ قلت: قد سبقه في هذه القصة:

إنا كذلك، فكأنما استخف بطرحه اكتفاء بذكره مرة عن ذكره ثانية" (الزحشري، 1407هـ، 4 / 58).

\*\* "قوله: ﴿ كذلك نجزي المحسنين ﴾ بِعَبْرٍ (إِنَّا)...؛ لِأَنَّهُ يُبَيِّنُ عَلَيَّ مَا سَبَقَهُ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ مِنْ قَوْلِهِ ﴿ إِنَّا كَذَلِكَ ﴾ فَكَأَنَّهُ طَرَحَ فِيْمَا أَكْتَفَى بِذِكْرِهِ أَوَّلًا عَنْ ذِكْرِهِ ثَانِيًا... وَيُحْتَمَلُ أَنَّ يَكُونُ مِنْ بَابِ الْإِكْتِفَاءِ" (الزركشي، 1957م، 3 / 15)، وقال الألوسي: "وقيل: لعل ذلك اكتفاء بذكر (إِنَّا) مرة في هذه القصة" (الألوسي، 1415هـ، 12 / 127).

### التعليق:

في الآية الكريمة كلمة محذوفة على سبيل الاكتفاء، والتقدير: (إِنَّا كذلك) حُذِفَ حرف التوكيد (إِنَّ) وهذا هو الشاهد، وحُذِفَ اسم (إِنَّ) ضمير المتكلم تبعًا لحذف (إِنَّ)؛ لذلك فشاهد الاكتفاء هنا حذف كلمة، وقد ذكر العلماء آراء عديدة في مسوّغ هذا الحذف، يهمنها منها هنا ما نحن فيه وهو حذف حرف التوكيد على سبيل الاكتفاء، للدلالة تقدّم ذكر (إِنَّ) فاكْتَفِيَ به عن تكرار ذكره مرة أخرى.

### 2 / 2- حذف حرف الجر اكتفاء بذكره أولاً:

قال تعالى: ﴿ مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ ﴾ (الآية 105 البقرة).

الشاهد: ﴿ ولا المشركين ﴾.

### من أقوال بعض العلماء:

\*\* "قال ﴿ مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ ﴾ أي: ولا مِنَ الْمُشْرِكِينَ" (الأخفش الأوسط، 1990م، 1 / 149).

\*\* "وقوله: ﴿ مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ ﴾ معناه: ومن المشركين" (الفراء، بلا، 1 / 70).

\*\* "المعنى ولا من المشركين" (الزجاج، 1988م، ص 1 / 188).

\*\* (من) "مقدّرة" في قوله: ﴿ وَلَا الْمُشْرِكِينَ ﴾ عَنَّا به وقع الاكتفاء بالأولى" (الجرجاني، 2008م، 1 / 257) في قوله: ﴿ مِنْ أَهْلِ ﴾. أي: وقع الاكتفاء بـ(من) الثانية من (من) الأولى.

### التعليق:

في الآية الكريمة كلمة محذوفة على سبيل الاكتفاء وهي حرف الجرّ (من)، والتقدير: ولا من المشركين، والذي ساعد على تعيين هذا المحذوف تقدّم ذكر هذا الحرف في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ فاكْتَفِي به عن تكراره مرة ثانية.

### 3- الاكتفاء باللام من نون التوكيد:

قال تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ (الآية 1 القيامة).

الشاهد: قراءة ابن كثير: ﴿لأقسم﴾، "قرأها قُبل، ورواها النقاش عن أبي ربيعة عن البيهقي" (الطبي، 2013م، 16 / 156).

### من أقوال بعض العلماء:

\*\*\* "المضارع الواقع جواباً لقسم إن كان للحال وجب الإكتفاء باللام" (البغدادي، 1997م، 10 / 68).  
\*\*\* "وأما جواب القسم: فإذا كان مضارعاً مثبتاً مستقبلاً وجب توكيده باللام والنون معاً، إن كان غير مقرون بحرف تنفيس، ولا مقدم المعمول نحو: والله لأفعلن، وإلا فباللام، لا غير، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ (الآية 5 الضحى) ... ولو كان الجواب مضارعاً منفيماً لم يؤكد، ولو كان بمعنى الحال أكد باللام دون النون؛ لأنها مختصة بالمستقبل، وذلك نحو: والله ليفعل زيد الآن، ولا يجوز ليفعلن. ومنع البصريون هذا الاستعمال استغناء عنه بالجملة الاسمية المصدرية بالمؤكد، كقولك: والله إن زيدا ليفعل الآن، وأجازه الكوفيون ويشهد لهم قراءة ابن كثير قوله تعالى: ﴿لأقسم بيوم القيامة﴾ (الآية 1 القيامة) (ابن الناظم، 2000م، ص441).

\*\*\* "وأما القراءة الثانية فتحتمل أمرين: إما أن تكون اللام دخلت على فعل الحال، التقدير: (لأننا أقسم) فلا تلحق؛ لأن النون نون التوكيد، إنما تدخل في الأكثر لتفرق بين فعل الحال والفعل المستقبل فهي تلزم المستقبل في الأكثر، وإما أن يكون الفعل خالصاً للاستقبال فكأن الوجه والأكثر أن تلحق النون إما الخفيفة وإما الثقيلة، لكن قد ذكر سيبويه أن النون قد تسقط مع إرادة الاستقبال وتغني اللام عنها" (ابن عطية، 1422هـ، 5 / 402).

\*\*\* "إنّ اللام يجوز أن تكون التي تصحبها إحدى التونين في أكثر الأمر، وقد حكى ذلك سيبويه وأجازه ... ويجوز أن تكون اللام لحقت فعل الحال، فإذا كان للحال لم تتبعه النون؛ لأن هذه النون التي تلحق الفعل في أكثر الأمر، إنما هي للفصل بين فعل الحال والفعل الآتي" (ابن الشجري، 1991م، 2 / 525).

526) و"أقول: إنَّ كون «أقسم» في قراءة ابن كثير للحال أولى من كونه للاستقبال؛ لأنه إذا أريد أقسم بيوم القيامة الآن، فهو أولى من أن يراد أقسم بيوم القيامة فيما يستقبل من الزمان، فكأنه قيل: سأقسم بيوم القيامة" (ابن الشجري، 1991م، 2 / 526).

\*\* "حالات توكيد المضارع؛ وأما المضارع؛ فله حالات: إحداها: أن يكون توكيده بهم واجبا، وذلك إذا كان: مثبتا، مستقبلا؛ جوابا لقسم غير مفصول من لامة بفواصل؛ نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ (الآية 57 الأنبياء)، ولا يجوز توكيده بما إن كان منفيًا؛ نحو: ﴿تَاللَّهِ تَقْتُلُوا تَذَكَّرُ يُونُسُ﴾ (الآية 86 يوسف)؛ إذ التقدير: لا تفتأ، وكان حالا؛ كقراءة ابن كثير: ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ (الآية 1 القيامة)" (ابن هشام، بلا، 4 / 94).

\*\* "وقوله: المقسم عليه ظاهر فلا يجوز الإتيان بالنون في نحو: يقوم زيدا غدا، وإن كان «يقوم» مستقبلا، وقوله: مستقبلا تحرز من أن يكون المضارع مقسما عليه وهو حال نحو: والله ليقوم زيد، فلا يجوز الإتيان بالنون لأنها تصرفه إلى الاستقبال والغرض أن الفعل للحال، وهذا الذي ذكره المصنف بناء منه على أنه يجوز أن يقسم على فعل الحال، وهو يرى ذلك قائلا فيه بقول الكوفيين، وقد استدل على ذلك بقراءة ابن كثير: ﴿لَأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ وأجيب عن ذلك: بأن الكلام جملة اسمية، والتقدير: لأنا أقسم، وغير المصنف يقدم ذكر الاستقبال على ذكر المقسم عليه فيستريح من إيراد أن فعل الحال لا يقسم عليه، وإذا كان لا يقسم عليه فلا حاجة إلى جعل الاستقبال شرطا فيه" (ناظر الجيش، 1428هـ، 8 / 3919).

#### التعليق:

بداية تجدر الإشارة إلى أنَّ هذه المسألة إحدى مسائل الخلاف النحوي، حيث منع البصريون القسَم على فعل الحال، وجوّز الكوفيون أن يُقسم على فعل الحال واستدلوا على صحة مذهبهم ببعض الأدلة منها قراءة ابن كثير: ﴿لَأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾، فعلى مذهب الكوفيين يكون في الآية كلمة محذوفة على سبيل الاكتفاء وهي: نون التوكيد، وصحَّ هذا الحذف لوجود الدليل المفهوم من القاعدة النحوية على رأي من يرى ذلك وهم الكوفيون - كما سبقت الإشارة - وقد وجب التوكيد هنا؛ للفرق بين لام القسم ولام الابتداء، وهذا التوكيد لا بد أن يكون باللام والنون عند البصريين "وأما الكوفيون فإنهم أجازوا تعاقب اللام والنون" (المرادي، 1992م، ص127) أي: جوّزوا الاكتفاء بأحدهما من الآخر، والتقدير: لأقسمن، فحذفت نون التوكيد اكتفاء باللام، من باب الاكتفاء بالحرف من الحرف.

### القسم الثالث: حذف الجملة اكتفاء عنها بما يدل عليها:

قد تحذف الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية، وقد تُحذف أكثر من جملة اكتفاء بما يدل عليها، ومن ذلك على سبيل المثال ما يلي:

#### 1- الاكتفاء بذكر أحد الضدين:

قال تعالى: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آثَارًا لَّيْلٍ وَهُمْ لَا يَسْجُدُونَ﴾ (الآية 113 آل عمران).

الشاهد: ﴿مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ﴾.

#### من أقوال بعض العلماء:

\*\* قوله ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾: كلام تام، وقوله ﴿مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ﴾: كلام مستأنف لبيان قوله ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾ كما وقع قوله ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (الآية 110 آل عمران) بياناً لقوله ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ (الآية 110 آل عمران)، والمعنى: أن أهل الكتاب الذين سبق ذكرهم ليسوا سواءً، وهو تفرير لما تقدم من قوله: ﴿مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾، ثم ابتدأ فقال: من أهل الكتاب أمة قائمة وعلى هذا القول احتمالان أحدهما: أنه لما قال: من أهل الكتاب أمة قائمة وكان تمام الكلام أن يقال: ومنهم أمة مذمومة، إلا أنه أضمر ذكر الأمة المذمومة على مذهب العرب من أن ذكر أحد الضدين يعني عن ذكر الضد الآخر. وتخصيفه: أن الضدين يُعلمان معاً، فذكر أحدهما يستقل بإفادة العلم بهما (الرازي، 1420هـ، 8 / 330. والزمخشري، 1407هـ، 1 / 402).

\*\* "الضدان إذا كانا بحيث لا يحصل بينهما واسطة، فمضى بانت خاصية أحد القسمين بانت خاصية القسم الآخر" (الرازي، 1420هـ، 13 / 8)، فذكر أحد الضدين يدل على الثاني (الرازي، 1420هـ، 13 / 85).

\*\* "حذف المعطوف جائز لفهم المعنى، إذ أخذ الضدين يفهم منه الآخر" (أبو حيان، 1420هـ، 3 / 87)، وهذا الاستعمال موجود في كلام العرب مستعمل عندهم (الطبري، 2001م، 14 / 324. والقرطبي، 1964م، 9 / 281).

#### التعليق:

في هذه الآية الكريمة حذف جملة اسمية على سبيل الاكتفاء، وقد ساعد على تعيين المحذوف الاكتفاء بدلالة أحد الضدين على الآخر "والتفدير: من أهل الكتاب أمة قائمة (وأخرى غير قائمة)، فترك الأخرى

اكتفاءً بالأولى" (القرطبي، 1964م، 4 / 175) أي: تم الاستغناء "بذكر أحد الفريقين عن الآخر على عادة العرب من الاكتفاء بذكر أحد الضدين عن الآخر" (الألوسي، 1415هـ، 2 / 250).

كذلك قد يكون المحذوف جملة فعلية بدلالة الاكتفاء بذكر أحد الضدين كما في قوله تعالى: ﴿وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (الآية 13 الأنعام) المعنى -والله أعلم- الله ما سَكَنَ وَمَا تَحَرَّكَ في اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ؛ فلم تُذَكَّر جملة (تَحَرَّكَ) اكتفاء عنها بذكر ضدها وهو جملة (سَكَنَ) (الرازي، 1420هـ، 12 / 491. والميداني، 1996م، 2 / 48، والألوسي، 1415هـ، 4 / 104).

## 2- الاكتفاء ب(إذ) عن الجملة الفعلية لتقدم ذكرها:

قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْهُ بَعْدَ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (الآية، 56 البقرة).  
الشاهد: ﴿إِذْ قُلْتُمْ﴾.

## من أقوال بعض العلماء:

\*\* يقول القائل: وأين جواب ﴿إِذْ﴾؟ وعلام عطف؟ ومثلها في القرآن كثير بالواو ولا جواب معها ظاهر؟ والمعنى - والله أعلم - على إضمار (وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ) أو (إِذْ كُنْتُمْ) فاجتزئ بقوله: ﴿أَذْكُرُوا﴾ في أول الكلام، ثم جاءت ﴿إِذْ﴾ بالواو مردودة على ذلك ... يجرى هذا على مثل ما قال في (ص): ﴿وَأَذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ﴾ (الآية 45 ص) ثم ذكر الأنبياء الذين من بعدهم بغير (وَأَذْكُرْ)؛ لأن معانهم متفق معروف، فجاز ذلك" (الفراء، بلا، 1 / 35. والواحدي، 1430هـ، 1 / 205 - 3 / 58)، لأن المعنى واضح بطريق العطف بالواو، أي: "أَنَّ ﴿إِذْ﴾ يقدر قبلها (اذكر) في أول موضع وردت فيه وما بعدها عطف عليهما" (الواحدي، 1430هـ، 3 / 58)، قال الطبري: "أَمَّا تَأْوِيلُ قَوْلِهِ: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَاكُمْ﴾ (الآية 49 البقرة) فَإِنَّهُ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ﴾ (الآية 40 البقرة) فَكَأَنَّهُ قَالَ: اذْكُرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ، وَاذْكُرُوا إِنْعَامَنَا عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ بِأَجْحَابِكُمْ مِنْهُمْ" (الطبري، 2001م، 1 / 641).

\*\* "كَأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: اذْكُرُوا نِعْمَتِي حِينَ قُلْتُمْ لِمُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ" (الرازي، 1420هـ، 3 / 518).

## التعليق:

في الآية الكريمة حذف جملة فعلية على سبيل الاكتفاء، وقد ساعد على تعيين المحذوف دلالة الاكتفاء بـ(إذ) عن الجملة المحذوفة لتقدم ذكرها، والتقدير: و(اذكروا) إذ قلمتم(الفراء، بلا، 1 / 35)، ومثل ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِئُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِيهَا وَبَصَلِهَا﴾ (الآية 61 البقرة) والتقدير: واذكروا إذ قلمتم(الطبري، 2001م، 2 / 124)، كذلك أيضاً: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾ (الآية 72 البقرة) والتقدير: واذكروا إذ قلمتم، فهذا الاستعمال ورد كثيراً في القرآن الكريم، ومن يرغب في استعماله فلا بد له من مراعاة وضوح المعنى، ولعلّ هذا ما أشار إليه الفراء بقوله: "معناهم متفق معروف" -وهذا الشرط عام في كل أنواع الحذف- وكذلك لا بد من ذكر حرف العطف الواو، قال الفراء: "ولا يجوز مثل ذلك في الكلام بسقوط الواو إلا أن يكون معه جوابه متقدماً أو متأخراً كقولك: ذكرْتُكَ إذ احتجت إليك أو إذ احتجت ذكرتك"(الفراء، بلا، 1 / 35).

### 3- الاكتفاء بالاستثناء عن الجملة الفعلية المتضمنة حكماً يثبت للمستثنى:

قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ (الآية 34 البقرة).

الشاهد: ﴿فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾.

#### من أقوال بعض العلماء:

\*\* "أبي السجود ولم يسجد"(الواحدي، 1994م، 1 / 120).

\*\* الاستثناء "صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول، وحقيقته تخصيص صفة عامة، فكل استثناء تخصيص، وليس كل تخصيص استثناء"(ابن يعيش، 2001م، 2 / 46).

\*\* "معنى الاستثناء: أن تخرج شيئاً مما أدخلت فيه غيره أو تدخله فيما أخرجت منه غيره"(ابن جني، بلا، ص66).

\*\* "كثير الاكتفاء بالاستثناء دون أن يتبع بذكر حكم معين للمستثنى سواء كان الكلام مثبتاً أو منفيّاً. ويظهر ذلك جلياً في كلمة الشهادة (لا إله إلا الله) فإنه لولا إفاضة الاستثناء أن المستثنى يثبت له تقيض ما حكم به للمستثنى منه لكانت كلمة الشهادة غير مفيدة سوى نفي الإلهية عما عدا الله"(ابن عاشور، 1984، 1 / 425).

### التعليق:

في الآية الكريمة حذف جملة فعلية على سبيل الاكتفاء، وساعد على تعيين المحذوف دلالة الاكتفاء بالاستثناء عنها، والتقدير: فسجدوا إلا إبليس (لم يسجد)؛ والجملة المحذوفة هنا تُثبت حكما للمستثنى، وهذا الحكم هو "أصل الاستثناء في إخراج بعض من كل" (الرماني، 1998م، 471-472)، ويكون هذا الإخراج بـ(إلا) أو ما يقوم مقامها، ولولا هذا الإخراج لتناول الحكم المذكور قبل (إلا) ما بعدها (العكبري، 1995م، 1 / 302) فالحكم المذكور في الآية قبل (إلا) هو السجود، وقد أُخْرِجَتْ (إلا) إبليس من هذا الحكم، وبذلك يظهر معنى الاكتفاء بالاستثناء عن ذكر الحكم الذي يثبت للمستثنى.

#### 4- الاكتفاء بجملة الشرط عن جملة جواب الشرط:

قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ (الآية 97 آل عمران).

الشاهد: ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ﴾.

#### من أقوال بعض العلماء:

\*\* "إن جعلت ﴿من﴾ مردودة على خفض ﴿الناس﴾ فهو من هذا، و﴿استطاع﴾ في موضع رفع، وإن نويت الاستئناف بمن كانت جزاء، وكان الفعل بعدها جزما، واكتفيت بما جاء قبله من جوابه. وكذلك تقول في الكلام: أيهم يقوم فاضرب، فإن قدمت الضرب فأوقعته على (أي) قلت: اضرب أيهم يقوم ... لأنه لا يجوز لو لم يكن جزاء أن تقول: كان في غد لأن (كان) إنما خلقت للماضي إلا في الجزاء فإنها تصلح للمستقبل" (الفراء، بلا، 1 / 180).

\*\* "﴿من﴾ في موضع خفض على بدل البعض من الكلّ هذا قول أكثر النحويين وأجاز الكسائي أن تكون ﴿من﴾ في موضع رفع، واستطاع شرط والجواب محذوف أي من استطاع إليه سبيلا فعليه الحج" (النحاس، 1421هـ، 1 / 172).

### التعليق:

في الآية حذف جملة جواب الشرط اكتفاء عنها بدلالة جملة الشرط، وهذا على رأي من يرى من النحاة أنّ ﴿من﴾ في الآية شرطية، والتقدير: من استطاع إليه سبيلا فعليه الحج. ذكر أبو حيان أنّ الكسائي وعبره قالوا: "﴿من﴾ شَرْطِيَّةٌ، فَتَكُونُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِتِّدَاءِ. وَيَلْزَمُ حَذْفُ الضَّمِيرِ الرَّابِطِ لِهَذِهِ الْجُمْلَةِ بِمَا قَبْلَهَا،

وَحَذَفَ جَوَابَ الشَّرْطِ، إِذِ التَّقْدِيرُ: مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا مِنْهُمْ فَعَلَيْهِ الْحَجُّ، أَوْ فَعَلَيْهِ ذَلِكَ" (أبو حيان، 1420هـ، 3 / 275، 276).

اختلف المعربون في إعراب ﴿مَنْ﴾ في الآية الكريمة، "ذَهَبَ الْأَكْثَرُونَ إِلَى أَنَّهُ بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ، فَتَكُونُ ﴿مَنْ﴾ مَوْصُولَةً فِي مَوْضِعِ جَزٍّ، وَبَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الضَّمِيرِ، فَهُوَ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ، مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا مِنْهُمْ" (أبو حيان، 1420هـ، 3 / 275)، وذهب بعض البصريين إلى أن ﴿مَنْ﴾ مَوْصُولَةٌ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ بِالْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ ﴿حَجٌّ﴾، فَيَكُونُ الْمَصْدَرُ قَدْ أُضِيفَ إِلَى الْمَفْعُولِ وَرُفِعَ بِهِ الْفَاعِلُ نَحْوُ: عَجِبْتُ مِنْ شَرِبِ الْعَسَلِ زَيْدٌ، وَهَذَا الْقَوْلُ ضَعِيفٌ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى. أَمَّا مَنْ حَيْثُ اللَّفْظِ فَإِنَّ إِضَافَةَ الْمَصْدَرِ لِلْمَفْعُولِ وَرَفْعَ الْفَاعِلِ بِهِ قَلِيلٌ فِي الْكَلَامِ ... وَأَمَّا مَنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ، لِأَنَّهُ يَكُونُ الْمَعْنَى: أَنَّ اللَّهَ أَوْجَبَ عَلَى النَّاسِ مُسْتَطَاعِهِمْ وَعَبَّرَ مُسْتَطَاعِهِمْ أَنَّ يَحُجَّ الْبَيْتَ الْمُسْتَطَاعِ" (أبو حيان، 1420هـ، 3 / 276. وناظر الجيش، 1428هـ، 7 / 3405 - 3407).

وبناء على ذلك فإنه يمكن القول: إنَّ إعراب ﴿مَنْ﴾ شرطية وإن كان فيه حذف الضمير وحذف جملة جواب الشرط هو الأنسب في إعراب الآية، قال أبو حيان: "وَيُنَاسِبُ الشَّرْطَ مَجِيءُ الشَّرْطِ بَعْدَهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾" (أبو حيان، 3 / 275، 276) كذلك فإنه الأقوى من حيث المعنى؛ فجواب الشرط متوقف على الشرط، أي: من استطاع الحج فعليه الحج، ومن لم يستطع فليس عليه الحج. وقد ذكر أبو حيان أنَّ ابن عصفور يرى "أنَّ حذف جواب الشرط لفهم المعنى أحسن من حذف الضمير من البدل" (ناظر الجيش، 1428هـ، 7 / 3406).

##### 5- الاكتفاء بذكر المسبب عن السبب:

قال تعالى: ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَمَلْنَا أُضْرِبَ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ (الآية 60 البقرة).

الشاهد: ﴿أُضْرِبَ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾.

من أقوال بعض العلماء:

\*\* "معناه- والله أعلم- فضرب فانفجرت، فَعُرِفَ بقوله: ﴿فَانْفَجَرَتْ﴾ أنه قد ضرب، فاكتفى بالجواب لأنه قد أدى عن المعنى" (الفراء، بلا، 1 / 40).

\*\* "الفاء متعلقة بمحذوف، أي فضرِب فانفجرت. أو فإن ضريت فقد انفجرت، كما ذكرنا في قوله: ﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ (الآية 54 البقرة) وهي على هذا فاء فصيحة لا تقع إلا في كلام بليغ" (الزمخشري، 1407هـ، 1 / 144).

\*\* "الفاء في قوله: ﴿فَانْفَجَرَتْ﴾ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحذُوفٍ أَي: فَضْرِبَ فَانْفَجَرَتْ أَوْ فَإِنْ ضَرَبْتَ فَقَدِ انْفَجَرَتْ" (الرازي، 1420هـ، 3 / 529) أي: على تقدير الشرط.

\*\* "وقوله تعالى: ﴿فَانْفَجَرَتْ﴾ معناه: فضرِب فانفجرت، وعرف بقوله: ﴿فَانْفَجَرَتْ﴾ أنه قد ضرب" (الواحدى، 1430هـ، 2 / 567).

\*\* "وقوله تعالى: ﴿فانفجرت﴾ فيه اختصار، والمعنى: فضرِب فانفجرت" (الواحدى، 1994م، 1 / 145).

\*\* "وبعضهم يسمي هذه (الفاء) الفصيحة، ويقدر شرطاً، أي: فإن ضريت فقد ﴿انفجرت﴾" (الألوسي، 1415هـ، 1 / 271، 272)، وهذه الفاء سُمِّيت بـ"الفصيحة؛ لأنها تفصح عن فعل محذوف" (الألوسي، 1415هـ، 11 / 393).

#### التعليق:

في الآية الكريمة جملة فعلية محذوفة، وساعد على تعيين المحذوف الاكتفاء بذكر المسبب عن السبب، والتقدير: "فضرِب ﴿فانفجرت﴾؛ فاكتفى بالمسبب الذي هو الانفجار من السبب الذي هو الضرب" (ابن جني، 1420هـ، ص 1 / 639)؛ وذلك "لأنَّ الانفجارَ لَا يَتَسَبَّبُ عَنِ الأَمْرِ، إِنَّمَا هُوَ مُتَسَبَّبٌ عَنِ الضَّرْبِ، فَرَبِّتْ هَذِهِ الأَوَامِرُ عَلَى المَلْفُوظِ بِهِ" (أبو حيان، 1420هـ، 3 / 628) لأنه "لو كان ينفجر دون ضرب لما كان للأمر فائدة" (الألوسي، 1415هـ، 1 / 271). قال الرازي: "هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَأْمُرَهُ اللهُ تَعَالَى بِأَنْ يَضْرِبَ بَعْضَهُ الحَجَرَ فَيَنْفَجِرَ مِنْ غَيْرِ ضَرْبٍ حَتَّى يَسْتَعْنِي عَنِ تَقْدِيرِ هَذَا المَحذُوفِ؟ الجواب: ... الصَّحِيحُ أَنَّهُ (ضَرَبَ) ﴿فَانْفَجَرَتْ﴾؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى لَوْ أَمَرَ رَسُولَهُ بِشَيْءٍ، ثُمَّ إِنَّ الرِّسُولَ لَا يَفْعَلُهُ لَصَارَ الرِّسُولُ عَاصِيًا، وَلِأَنَّهُ إِذَا انْفَجَرَ مِنْ غَيْرِ ضَرْبٍ صَارَ الأَمْرُ بِالضَّرْبِ بِالْعَصَا عِبْتًا، كَأَنَّهُ لَا مَعْنَى لَهُ وَلِأَنَّ المَرْوِيَّ فِي الأَخْبَارِ أَنَّ تَقْدِيرَهُ: فَضْرِبَ ﴿فَانْفَجَرَتْ﴾ كما في قوله تعالى: ﴿فَانْفَلَقَ﴾ (الآية 63 الشعراء) مِنْ أَنَّ المُرَادَ فَضْرِبَ ﴿فَانْفَلَقَ﴾" (الرازي، 1420هـ، 3 / 529. والألوسي، 1415هـ، 1 / 271، 272).

#### 6- الاكتفاء باللام عن الملزوم:

قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَفُّوا وَتَصْفَحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (الآية 14 التغابن).

### الشاهد: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾

#### من أقوال بعض العلماء:

\*\* ﴿وَإِنْ تَعَفُّوا وَتَصَفَّحُوا وَتَغْفِرُوا﴾ فلا تعاقبوهم على خلافهم إياكم يغفر الله إن الله غفور رحيم" (المظهري، 1412هـ، 9 / 315).

\*\* ﴿وَإِنْ تَعَفُّوا وَتَصَفَّحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ لأن الجزء من جنس العمل. فمن عفا عفا الله عنه، ومن صفح صفح الله عنه، ومن غفر غفر الله له، ومن عامل الله فيما يجب، وعامل عباده كما يحبون وينفعهم، نال محبة الله ومحبة عباده، واستوثق له أمره" (السعدي، 2000م، 14 / 868).

\*\* ﴿وَإِنْ تَعَفُّوا وَتَصَفَّحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ دليل الجواب فيما ذكر لم يكن مترتباً على الشرط، كذلك كان خالياً من ضمير يرجع إلى اسم الشرط غير الظرف، وقد جعل أبو حيان وغيره الدليل هو الجواب وقدروا رابطاً له في المواضع التي تكون أداة الشرط اسماً غير ظرف، وإذا كانت أداة الشرط حرفاً فلا يقدر الضمير" (عضيمة، بلا، 3 / 252).

#### التعليق:

في الآية حذف جملتين على سبيل الاكتفاء، والذي ساعد على تعيين المحذوف هو دلالة الاكتفاء بدلالة الملزوم على اللازم، والتقدير: (يغفر لكم ويرحمكم)؛ لأنَّ "قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ الواقع في جواب الشرط يدل عن طريق الدلالة الالتزامية على أن الله (يغفر) لكم و(يرحمكم) ... لذلك حصل الاكتفاء في جواب الشرط بذكر هذين الوصفين دون التصريح بلازمهما، ونظير هذا في القرآن الكريم كثير جداً" (الكواري، 2002م، ص 106).

#### الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبعد.. فبعد أن وصلت هذه الدراسة إلى نهايتها والتي كان من أهم أهدافها التعرف على معنى حذف الاكتفاء وعلى أهم أحكامه وعلاقته بالدرس النحوي والقرائن التي تُعين على تعيين المحذوف وأهمية كل ذلك في فهم النصوص والوصول إلى المعنى الصحيح، أرى أنه قد آن الأوان لعرض أهم نتائج هذه الدراسة وهي على النحو التالي:

1- علاقة النحو بالمعنى علاقة وطيدة، وحذف الاكتفاء له دور فعّال في فهم المعنى وتزداد أهميته والحاجة إليه في فهم النص القرآني.

2- الاكتفاء نوع من أنواع الحذف ودراسته تستلزم الكد الذهني للوصول إلى تقدير ذلك المحذوف.

- 3- مع أنّ النحاة لم يفرّدوا الاكتفاء في دراسة خاصة به إلا أنّهم كانوا يولونه اهتمامهم عند التحليل والإعراب، ومسائله منشورة في كتب النحو، وفي كتب معاني القرآن الكريم وإعرابه.
- 4- المحذوف يحتاج إلى التقدير والتقدير جزء من الصناعة النحوية؛ فللصناعة النحوية دور هام في تعيين المَحذوفِ.
- 5- اشترط النحاة وجود دليل، يدل على المحذوف؛ وألاً يترتب على الحذف فساد في المعنى أو في الصياغة اللفظية.
- 6- يمتنع الحذف متى نتج عنه الضرر بالمعنى.
- 7- يقوم حذف الاكتفاء على الاستغناء عن كلمة (اسم أو حرف) وعن جملة أو أكثر.
- 8- لحذف الاكتفاء وقرائنه أهمية كبيرة في تحليل النصوص القرآنية وفهم ما تحمله تراكيبيها من دلالات وإيحاءات.
- 9- لحذف الاكتفاء فوائد عديدة أهمها الاختصار والتخفيف.

#### التوصيات:

أرى أنّ موضوع حذف الاكتفاء بحاجة إلى دراسات أوسع وأشمل؛ وذلك لما له من أهمية كبيرة في فهم النصوص.

وبعد.. فأشكر الله تعالى على إتمام تعتمته عليّ بإتمام هذا البحث، فما كان فيه من صواب فبفضله وبتوفيقه، وما كان غير ذلك فإني أقتبس قول علي بن الجهم:

وَمَنْ ذَا الَّذِي تُرَضَى سَجَايَاهُ كُلُّهَا \*\* كَفَى الْمَرْءُ نُبْلًا أَنْ تُعَدَّ مَعَايِيهِ

وكما يقال: فقلّما يخلو إنسان من نسيان...

## المصادر والمراجع:

- \*\* ابن الأثير (المبارك)، 1979م، *النهاية في غريب الحديث والأثر*، تح: طاهر الزاوي، ومن معه، المكتبة العلمية، بيروت، د ط.
- \*\* ابن جني (عثمان)، 1999م، *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، د ط.
- ابن جني (عثمان)، 2000 م، *سر صناعة الإعراب*، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط 1.
- ابن جني (عثمان)، د ت، *الخصائص*، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 4.
- ابن جني (عثمان)، د ت، *اللمع في العربية*، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د ط.
- \*\* ابن حنبل (أحمد)، 2001م، *مسند الإمام أحمد بن حنبل*، تح: شعيب الأرنؤوط، ومن معه، إشراف: د عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط 1.
- \*\* ابن رشيقي (الحسن)، 1981م، *العمدة في محاسن الشعر وآدابه*، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط 5.
- \*\* ابن الشجري (هبة الله)، 1991م، *أمالي ابن الشجري*، تح: د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1.
- \*\* ابن الصائغ (محمد)، 2004م، *اللمحة في شرح الملحة*، تح: إبراهيم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط 1.
- \*\* ابن عاشور (محمد)، 1984م، *التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»*، الدار التونسية للنشر، تونس، د ط.
- \*\* ابن عصفور (علي)، 1980م، *ضرائر البعير*، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1.
- \*\* ابن عطية (عبد الحق)، 1422هـ، *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*، تح: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1.
- \*\* ابن قتيبة (عبد الله)، 1978م، *غريب القرآن*، تح: أحمد صقر، دار الكتب العلمية، د ط.
- \*\* ابن مالك (محمد)، 1990م، *شرح تسهيل الفوائد*، تح: د. عبد الرحمن السيد، ومن معه، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط 1.



- \*\* البغدادي (عبد القادر)، 1997م، *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4.
- \*\* البغدادي (عبد القادر)، (1393 - 1414 هـ)، *شرح أبيات مغني اللبيب*، تح: عبد العزيز رباح، ومن معه، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة: (ج 1 - 4) الثانية، (ج 5 - 8 الأولى).
- \*\* التهانوي (محمد)، 1996م، *موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم*، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تح: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1.
- \*\* الجرجاني (عبد القاهر) د ت، *أسرار البلاغة*، قرأه وعلق عليه: محمود شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجمدة.
- \*\* الجرجاني (عبد القاهر)، 2008م، *دَرْجُ الدَّررِ فِي تَفْسِيرِ الآيِ وَالسُّوَرِ*، دراسة وتحقيق: وليد الحسين، ومن معه، مجلة الحكمة، بريطانيا، ط1.
- \*\* *كتاب التعريفات*، 1983م، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1.
- \*\* حسن (عباس)، بلا، *النحو الوافي*، دار المعارف، ط15.
- \*\* حمش (يونس)، *الحذف في اللغة العربية*، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 10، العدد 2.
- \*\* الخطابي (حمد)، 1976م، *بيان إعجاز القرآن*، مطبوع ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تح: محمد خلف الله، ومن معه، دار المعارف بمصر، ط3.
- \*\* الرازي (محمد)، 1420هـ، *مفاتيح الغيب = التفسير الكبير*، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3.
- \*\* الرماني (علي)، 1976م، *النكت في إعجاز القرآن*، مطبوع ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تح: محمد خلف الله، ومن معه، دار المعارف بمصر، ط3.
- 2- 1998م، *شرح كتاب سيبويه (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال)*، تح: سيف العريفي، إشراف: د تركي العتيبي، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض - المملكة العربية السعودية.
- 3- بلا، *رسالة الحدود*، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.
- \*\* الزجاج (إبراهيم)، 1988م، *معاني القرآن وإعرابه*، تح: عبد الجليل شلي، عالم الكتب، بيروت، ط1.

- \*\* الزركشي (محمد)، 1957م، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركائه (ثم صوّرته دار المعرفة، بيروت، لبنان، وبنفس ترقيم الصفحات)، ط1.
- \*\* الزمخشري (محمود)، 1993، المفصل في صنعة الإعراب، تح: د. علي بو ملح، مكتبة الهلال، بيروت، ط1.
- \*\* الزمخشري (محمود)، 1407هـ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3.
- \*\* السامرائي (د. فاضل)، 2000، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط1.
- \*\* الرضي، 1996م، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قارون، بنغازي، ط2.
- \*\* السعدي (عبد الرحمن)، 2000م، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تح: عبد الرحمن اللويحي، مؤسسة الرسالة، ط1.
- \*\* سيويه (عمرو)، 1988م، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.
- \*\* السيوطي (عبد الرحمن)، 1974م، الإتيقان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- السيوطي (عبد الرحمن)، د ت، جامع الأحاديث، ضبط نصوصه وخرج أحاديثه: فريق من الباحثين بإشراف د علي جمعة (مفتي الديار المصرية)، طبع على نفقة: د حسن عباس زكي.
- السيوطي (عبد الرحمن)، د ت، مع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
- \*\* الشاطبي (إبراهيم)، 2007م، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تح: د. عبد الرحمن ابن العثيمين، ومن معه، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1.
- \*\* صافي (محمود)، 1418هـ، الجدول في إعراب القرآن الكريم، دار الرشيد، دمشق، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط4.
- \*\* الصبّان (محمد)، 1997م، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1.



- \*\* الكفوي (أيوب)، د ت، *الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية*، تح: عدنان درويش، ومن معه، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- \*\* الكواري (كاملة)، 2002م، *المجلى في شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى للعلامة محمد صالح العثيمين*، دار ابن حزم، ط1.
- \*\* المرادي (حسن)، ، 1992م، *الجنى الداني في حروف المعاني*، تح: د. فخر الدين قباوة، ومن معه، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1.
- \*\* المظهري (محمد)، 1412هـ، *التفسير المظهري*، تح: غلام نبي التونسي، مكتبة الرشدية، باكستان، د ط.
- \*\* الميداني (عبد الرحمن)، 1996م، *البلاغة العربية*، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط1.
- \*\* ناظر الجيش (محمد)، *شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»*، دراسة وتحقيق: أ. د. علي فاخر، ومن معه، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط 1، 1428هـ.
- \*\* النَّحَّاس (أحمد)، 1421هـ، *إعراب القرآن*، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
- \*\* النَّوَاجِي (محمد)، 1403هـ، *الشفاء في بديع الاكتفاء*، تحقيق ومراجعة: د. محمود أبو ناجي، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط1.
- \*\* الواحدي (علي)، 1430هـ، *التفسيرُ البسيطُ*، أصل تحقيقه في (15) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، د ط .
- \*\* الوسيط في تفسير القرآن المجيد، 1994م، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد، ومن معه، قدمه وقرظه: أ. د. عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1.